مجلة ساحل المعرفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Sahel Almarifah Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن الاكاديمية الليبية فرع الساحل الغربي
المجلد الثاني–عدد خاص-S1
الصفحات (E-208 - E-190)

اسهامات مراكز البحث في تحسين أهداف التنمية المستدامة في الجزائر-مقاربة تحليلية نقدية لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD)-

فتال صليحة [1،*] بودينار ليندة [2]، محالي جيجيقة
[2,1] اقسم علم النفس ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر .
[*] saliha.fettal@ummto.dz

Contributions of research centres to achieving the Sustainable Development Goals in Algeria - A critical analytical approach to the role of the research center in applied economics for development (CREAD)

fettal saliha [1,*], boudinar lynda.[2].mehalli jedjiga
Psychology Department, Faculty of Humanities and social Sciences, Mouloud Mammeri University TiziOuzou, Algeria

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مراكز البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة حالة مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية(CREAD) ، باعتباره أحد أهم مراكز البحث الوطنية المتخصصة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي ومنهج دراسة الحالة، مع توظيف أداة تحليلية تمثلت في مصفوفة تقييم تربط نشاطات المركز بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). توصلت الدراسة إلى أن CREAD يساهم بفاعلية في دعم البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، في حين تبقى مساهمته في البعد البيئي و الطاقوي متوسطة، الأمر الذي يستدعي تعزيز التكامل بين البحث العلمي والسياسات العمومية ذات الطابع البيئي والاستراتيجي.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، مراكز البحث العلمي، مركز البحث في الاقتصاد المطّبق من أجل التّنمية CREAD

Abstract

This study aims to analyze the role of scientific research centers in achieving sustainable development in Algeria, through a case study of the Center for Research in Applied Economics for Development (CREAD), one of the most important national research centers specializing in economic, social, and developmental issues. The study employed a descriptive-analytical approach and a case study methodology, utilizing an analytical tool: an evaluation matrix that links the center's activities to the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs). The study concluded that CREAD contributes effectively to supporting the economic and social dimensions of sustainable development, while its contribution to the

environmental and energy dimensions remains moderate. This necessitates strengthening the integration between scientific research and public policies of an environmental and strategic nature.
Keywords: centre for research in economics for development Cread, Scientific research centers, sustainable development

1- مقدمة

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور مفهوم من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري ، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، فقد تعددت وجهات النظر المفكرين والباحثين ، حيث احتلت مكانا بار ا ز على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل ، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة. فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة علم 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية ، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، كما تم تحديد الأولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير "الج ا زئر "التي تسير نحو استكمال مشا ريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع سياسات وإجراءات لتحقيقها.

يعد مركز البحث في الاقتصاد المطّبق من أجل التّنمية ''CREAD '' مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، تحت وصاية وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، يكلّف بمهام بحثية في مجالات الاقتصاد البحث والاقتصاد الاجتماعي. كما أنه يشرف عن طريق فرقه البحثية بإنتاج وتوفير مختلف البيانات، سواء تلك التّي تتعلّق بمسائل الاقتصاد البحث أو تلك المتعلّقة بالاقتصاد الاجتماعي ، حيث يؤدّي دورا هامّا في تحليل مختلف مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلى وجه الخصوص الاقتصاد وعلم الاجتماع. إضافة إلى سعيه إلى تفعيل النّشاط البحثي وإثراء النّقاشات حول مستقبل المجتمع ونظمه الاقتصادية والاقتصادية الاجتماعية، وقد سمح بهذا تعدد تخصّصاته البحثية، حتى أنّه أصبح خبيراً في تحليل ومناقشة التّغيرات في المجالات الاقتصادية، والجغرافية والاجتماعية.

2- الفجوة البحثية :

يشهد العالم بعد اعتماد أجندة الأمم المتحدة 2030 تحوّلًا نوعيًا في فهم مسارات التنمية، حيث لم تعد التنمية مقتصرة على النمو الاقتصادي، بل أصبحت تشمل أبعادًا اجتماعية وبيئية ومؤسسية، وقد أعادت هذه التحولات الاعتبار لدور المعرفة والبحث العلمي في صياغة السياسات العامة، باعتبارهما أدوات مركزية لتحقيق

الاستدامة، ومن أهم الموارد غير المادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التقدم الحضاري. وقد أكدت التقارير الدولية أن المجتمعات التي تستثمر في البحث العلمي تحقق مستويات أعلى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا السياق، برزت أهمية مراكز البحث بوصفها مؤسسات إنتاج معرفي قادرة على تقديم تحليلات دقيقة للواقع التنموي.وكمؤسسات وسيطة بين المعرفة الأكاديمية وصناع القرار، إذ تسهم في إنتاج الدراسات، وتحليل المؤشرات، واقتراح البدائل السياسية المبنية على الأدلة(Weiss, 1979) فهي ليست مجرد مؤسسات أكاديمية، بل هي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ تمثل الحلقة التي تربط بين المعرفة العلمية والتطبيق العملي وصنع القرار. وكلما تعززت الشراكة بين البحث والسياسة والاقتصاد، زادت فرص تحقيق تنمية مستدامة متوازنة

تلعب مراكز البحث العلمي دورًا محوريًا في توليد المعرفة والتحليل النقدي ، وتسريع وتيرة الابتكار ونقل التكنولوجيا ، الامر الذي سيساهم في فهم وتطبيق أهداف التنمية المستدامة .فهي تعمل على توفير دليل علمي لصانعي القرار، حيث ترى Weiss (1979) أن استخدام المعرفة البحثية في صنع القرار عنصرًا محوريًا في الوصول إلى سياسات فعّال (Weiss, 1979, p. 430) ،فاعتماد السياسات الدول على نتائج البحوث العلمية و ربطها بسوق العمل يصبح من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية وتنظيمًا وذلك من خلال الربط بين البحث والقطاع الصناعي السياسي الاجتماعي فقد أظهر:(2008) Nelson "لا يمكن اعتبار المعرفة العلمية ذات قيمة اقتصادية كاملة إلا إذا تم ربطها بالأنشطة الإنتاجية وسوق العمل(Nelson, 2008, p. 76)".هذا الربط بين البحث والابتكار يتيح للمراكز ليس فقط إنتاج المعرفة، بل تحويلها إلى منتجات وخدمات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

كما تلعب المراكز البحثية أيضًا دورًا أساسيًا في تنمية المهارات والمعارف لدى الأفراد، حيث تشير Scott (2019)إلى أن":تعزيز القدرات العلمية والبحثية لدى الأفراد يؤدي إلى مجتمع أكثر وعيًا واستدامة، قادر على التعامل مع التحديات المستقبلية". (Scott, 2019, p. 25) وبالتالي، فإن مراكز البحث تعمل كمنصات لتطوير الجيل القادم من العلماء والمبتكرين القادرين على معالجة قضايا التنمية المستدامة.

تُعد مراكز البحث في العديد من الدول المتقدمة جزءًا لا يتجزأ من أنظمة الابتكار و صناعة القرار . فقد لعبت مراكز بجامعة ستانفورد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) دورًا رئيسيًا في تأسيس صناعات تقنية مستدامة في الولايات المتحدة. فقد دراسات نيلسون (Nelson, 2008) إلى أن قدرة مراكز البحث على ربط البحث بسوق العمل والابتكار المنتج هو ما عزز إسهامها في التنمية الاقتصادية.

سعت الجزائر مثل الكثير من الدول إلى إرساء منظومة وطنية للبحث العلمي ، فأنشأت من أجل ذلك شبكة من مراكز البحث الوطنية، تصل إلى حوالي 32 مركزاً موزعة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وتشرف عليها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS). من بينها مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية(CREAD) ، الذي يُعد من أقدم وأهم المراكز المتخصصة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالتنمية.

يعرف مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية (CREAD) بأنه مؤسسة بحثية عمومية جزائرية أنشئت عام 1985للعمل في مجال الاقتصاد المطبّق وتنمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف دعم التنمية الشاملة في الجزائر. وهو مؤسسة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويمتاز بإنتاج البحوث العلمية وتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتقنية المتعلقة بالتنمية ، من المخرجات ذات الطابع التطبيقي

إعداد تقارير تقييم موجهة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، تتناول أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على النمو والتشغيل والعدالة الاجتماعية و إنجاز مسوحات ميدانية حول سوق العمل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستويات المعيشة و يشارك في تكوين طلبة الدكتوراه وتنظيم ملتقيات وطنية ودولية وندوات دورية تناقش قضايا الاقتصاد الجزائري في سياق التحولات العالمية (العولمة، الانتقال الطاقة، الأزمات المالية).

3- **مشكلة الدراسة** :

من خلال المعطيات السابقة ، جاءت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الاستراتيجي الذي تؤديه مراكز البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مقاربة نظرية تدمج بين اقتصاد المعرفة، ونظريات الابتكار، وعلاقة البحث بصنع السياسات. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة أدبيات عربية وأجنبية متنوعة، مع إدراج دراسة حالة حول مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD)في الجزائر بوصفه نموذجًا وطنيًا لمساهمة البحث الاقتصادي في دعم السياسات العمومية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما دور مراكز البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما طبيعة المهام والبحوث التي يضطلع بهاCREAD ؟
- ما مدى إسهام مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية (CREAD) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟
- إلى أي مدى تتوافق نشاطات CREAD مع أهداف التنمية المستدامة وما نقاط القوة والقصور في مساهمة هذا المركز ؟

4- فرضية الدراسة :

استنادًا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية :

يسهم مراكز البحث في الجزائر في دعم استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة، ويُمثل مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية (CREAD) مركزاً مرجعياً في مجال الاقتصاد التطبيقي والتنمية، حيث يسهم إنتاجه البحثي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقديم تحليل علمي للسياسات الاقتصادية وتحسين كفاءة الموارد المالية والبشري ، غير تظل اسهاماته محدودة بفعل التحديات البنيوية والرقمية المتاحة في المجتمع

5- أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى :

- إبراز الدور النظري والعملي لمراكز البحث العلمي في التنمية المستدامة.
- تحليل مساهمة CREAD في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.
- بناء أداة تحليلية لتقييم دور المركز في ضوء.SDGs
- تقديم مقترحات لتعزيز دور البحث العلمي في الجزائر.

6- **أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال :**

- أهميتها العلمية في إثراء الأدبيات العربية حول دور مراكز البحث والتنمية المستدامة.
- أهميتها التطبيقية في تقييم تجربة بحثية وطنية.

- أهميتها الاستراتيجية في دعم صانعي القرار بتوصيات قائمة على التحليل العلمي.

7-هيكل الدراسة :

تم تنظيم البحث على النحو التالي: سنتناول من الجانب النظري العلاقة التبادلية بين المعرفة والتنمية المستدامة من خلال إبراز أهمية مراكز البحث بوصفها مؤسسات داعمة للتنمية المستدامة. تم سنتطرق إلى إسهام مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية (CREAD) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، والتحقق من مدى توافق نشاطات CREAD مع أهداف التنمية المستدامة و مع التركيز على نقاط القوة وقصوره و التحديات التي تواجه هذا المركز؟ و ذلك بالاستناد على منهج وصفي تحليلّي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية حول مراكز البحث والتنمية المستدامة، تحليل الوثائق والتقارير الصادرة عن CREAD ومنظمات وطنية ودولية، تحليل دراسات حالة تطبيقية تتعلق بما أنجزه CREAD في محاور التنمية المختلفة.

8-الاطار النظري :

8-1-اسهامات مراكز البحث في للتنمية المستدامة : تشكل التنمية المستدامة مطلبًا محوريًا في السياسات الدولية والوطنية منذ إعلانها في تقرير لجنة برونتلاند (1987) الذي عرفها بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها." وتجسدت هذه الاستراتيجيات في أجندة 2030 للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تضم 17 هدفًا عالميًا لتحقيق تنمية متوازنة بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.(United Nations, 2015)

في هذا الإطار، تلعب مراكز البحث العلمي دورًا محوريًا في إنتاج المعرفة، دعم صنع القرار، وتطوير حلول مبتكرة للتحديات المعقدة. غير أن الأثر الفعلي لهذه المراكز في التنمية المستدامة يختلف باختلاف السياقات المؤسسية والبيئية التي تعمل فيها .(Nutley, Walter, & Davies, 2007) ، من هذا المنطلق ، يبرز سؤال مهم :ما مدى قدرة مراكز البحث العلمي على المساهمة الفعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ للإجابة على هذا نعتمد العناصر التالية :

8-2-التنمية المستدامة تعريفها وأهدافها: تم ذكر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1980 في تقرير "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" الصادر عن الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة، لكنه لم يُعتمد رسمياً إلا في تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي أصدرته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 برئاسة "برونتلاند"، رئيسة وزراء النرويج آنذاك. بعد ذلك، تم تبني مفهوم التنمية المُستدامة على نطاق عالمي خلال مؤتمر "قمة الأرض" الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام 1992، بمشاركة 178 دولة، والذي أسفر عن إعلان "ريو" الذي كان محور تركيزه الرئيسي هو التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين، أصبح الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية يشغل حيزًا كبيرًا من اهتمام دول العالم ومنظماته.

في عام 1992، تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف بقمة الأرض، في ريو دي جانيرو، البرازيل، والذي أصبح يُعرف لاحقًا بمؤتمر ريو. كان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو وضع مبادئ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في المستقبل. من بين المبادئ الأساسية التي تم الإعلان عنها في ريو، كان هناك تأكيد على أن "التنمية اليوم يجب ألا تهدد احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة"، مما أدى إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة "بين الأجيال" بشكل واسع.(فراحتية كمال، 2018) لذلك تعرف على أنها ":التنمية التي تلبي الاحتجاجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم ، كما عرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان

التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.(الجودي صاطوري، 2016) لهذا فان للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة:

- **البعد الاقتصادي** :الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر، قائم على الكفاءة والابتكار، وضمان فرص العمل والدخل اللائق.
- **البعد الاجتماعي** :الذي يركّز على تحسين نوعية الحياة، وتكافؤ الفرص، والحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- **البعد البيئي** :الذي يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي، وضمان استدامة النظم الإيكولوجية. (عمار عماري 2008).

تشمل التنمية المستدامة على سبع عشر هدف اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2015 كدعوة عالمية للقضاء على الفقر، حماية الكوكب، وضمان تمتع الجميع بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 تغطي هذه الأهداف قضايا مترابطة تشمل الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المناخ، المساواة، والمياه، وتعمل على تحقيق توازن بين الاستدامة الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية .والتي تتمثل في :

القضاء على الفقر :القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

القضاء على الجوع :إنهاء الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

الصحة الجيدة والرفاه :ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

التعليم الجيد :ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

المساواة بين الجنسين :تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.

المياه النظيفة والنظافة الصحية :ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة :ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة بأسعار معقولة.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد :تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الصناعة والابتكار والبنية التحتية :إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام.

الحد من أوجه عدم المساواة :الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة :جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان :ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

العمل المناخي :اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الحياة تحت الماء :الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

الحياة في البر :حماية النظم الإيكولوجية البرية، وإدارة الغابات، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

السلام والعدالة والمؤسسات القوية :التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع.

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف :تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

3-8- تعريف مراكز البحث و أدوارها: تُعرَّف مراكز البحث بأنها مؤسسات علمية متخصصة في إنتاج المعرفة من خلال البحث الأساسي والتطبيقي، وتسعى إلى تقديم حلول قائمة على الأدلة للمشكلات العلمية والمجتمعية، ودعم عملية صنع القرار.(OECD, 2015) ومراكز البحث هي كيانات تنظيمية قد تكون تابعة لجامعات أو مستقلة، تُنسّق جهود الباحثين ضمن برامج ومشاريع بحثية مهيكلة، وتوفر الموارد البشرية والمادية

والإدارية اللازمة لإنجاز الدراسات العلمية.(UNESCO, 2021) فهي فضاءات لإنتاج المعرفة والتحقق منها وفق مناهج علمية دقيقة، وتسهم في بناء الأطر النظرية والنماذج التفسيرية داخل مختلف التخصصات (The Structure of Scientific Revolutions, 1962).

4-8- أدوار مراكز البحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر: تمثل مراكز البحث العلمي البنية المعرفية التي تمكّن من تحقيق هذا التكامل عبر إنتاج الأدلة، تطوير النماذج، وتحليل السياسات.

- **البعد الاقتصادي :** تسهم مراكز البحث في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال:
- تحليل سياسات التنويع الاقتصادي
- دراسة ديناميكيات سوق العمل
- تقييم أثر الاستثمارات العمومية
- ويشير نلسون إلى أن الأنظمة الوطنية التي تعزز التكامل بين البحث والإنتاج تحقق مستويات أعلى من النمو المستدام.(Nelson, 2008)
- **البعد الاجتماعي :** تلعب المراكز البحثية دورًا مهمًا في تحليل ظواهر الفقر وعدم المساواة، وتقييم سياسات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة. ويرى ساكس أن القضاء على الفقر المدقع يتطلب تدخلات قائمة على المعرفة الدقيقة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي.(Sachs, 2016)
- كما أن الأنظمة التعليمية التي تعتمد على البحث العلمي تكون أكثر قدرة على تعزيز التفكير النقدي وبناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام الأزمات.(Scott, 2019)
- **البعد البيئي :** يُعد البحث العلمي أساسًا لفهم التغيرات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة. وقد أكدت خطة 2030 أن التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية شرط أساسي لتحقيق الاستدامة (United Nations, 2015). وهنا يبرز دور المراكز البحثية في تطوير نماذج الطاقة المتجددة، وتقنيات الاقتصاد الدائري، وآليات التكيف المناخي.

وتظهر هذه الاسهامات التي تقدمها مراكز البحث لتحقيق الأهداف السبعة عشر في ما يلي :

- **الهدف 1: القضاء على الفقر :** تسهم مراكز البحث في تحليل أسباب الفقر البنيوية، وقياس مؤشرات الحرمان المتعدد الأبعاد، وتقييم فعالية برامج الدعم الاجتماعي. حيث يشير Sachs (2016) "إن القضاء على الفقر المدقع يتطلب سياسات قائمة على البيانات وتدخلات مبنية على أدلة علمية موثوقة " .(Sachs, 2016, p. 220) وبالتالي فإن دور المراكز البحثية يتمثل في توفير قواعد بيانات دقيقة ونماذج تقييم للبرامج الاجتماعية المعتمد من طرف الدول .
- **الهدف 2: القضاء على الجوع :** تعمل مراكز البحث الزراعي والبيئي على تطوير تقنيات الزراعة المستدامة وتحسين الإنتاجية الغذائية. فتؤكد منظمة الأغذية والزراعة FAO أن الابتكار البحثي شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.(FAO, 2019)
- **الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه** تُعد مراكز البحث الطبي والصحي خط الدفاع الأول في مواجهة الأوبئة والأمراض المزمنة. وهذا ما ظهر جليا خلال جائحة كوفيد-19 ، حيث برز دور البحث العلمي في تطوير اللقاحات بسرعة قياسية. كما تؤكد المنظمة العالمية للصحة WHO (2020)أن القرارات الصحية الفعالة يجب أن تكون قائمة على الأدلة العلمية.

- **الهدف 4: التعليم الجيد :** تساهم مراكز البحث التربوي والنفسية في تطوير المناهج التعلمية وأساليب التدريس وفق كل مراحل التعليمية ، و تقوم بتقييم السياسات التعليمية و مخرجاتها ، وتعمل على تحسين جودة التعلم مما يساهم في تحقيق التقدم والتطور للمجتمعات . و هذا ما يؤكده Scott (2019) الذي يرى أن إن أنظمة التعليم القائمة على البحث العلمي مجهزة بشكل أفضل لتعزيز التفكير النقدي والمرونة المجتمعية على المدى الطويل" .(Scott, 2019, p. 44)
- **الهدف 5: المساواة بين الجنسين :** تنتج مراكز البحث الاجتماعي بيانات حول الفجوة الجندرية في التعليم والعمل، مما يمكّن صانعي القرار من تطوير سياسات عادلة.
- **-الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي :**تساهم مراكز البحث البيئي والهندسي في تطوير تقنيات تحلية المياه وإدارة الموارد المائية. وتؤكد الأمم المتحدة أن الإدارة المستدامة للمياه تعتمد على البحث العلمي والتكنولوجيا.(United Nations, 2015)
- **الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة** : تلعب مراكز البحث في الطاقات المتجددة دورًا رئيسيًا في تطوير تقنيات الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر. حيث يؤكد(2016) Sachs أن التحول السريع لنظام الطاقة يعتمد بشكل أساسي على الابتكار التكنولوجي". .(Sachs, 2016, p. 308).
- **الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي :** تسهم مراكز البحث في تحليل أسواق العمل، تطوير سياسات التشغيل، وتعزيز الابتكار و تقديم معطيات ميدانية واقتراحات تتماشى مع سوق العمل . حيث يعتبر Nelson (2008) أن البحث العلمي يكون ذا تأثير تحويلي اقتصادي عندما يرتبط بالتطبيق الصناعي .(Nelson, 2008, p. 76)
- **الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية :** يُعد هذا الهدف الأكثر ارتباطًا بمراكز البحث، إذ تشكل هذه الأخيرة أساس أنظمة الابتكار الوطنية خاصة المراكز التقنية التكنلوجية المرتبطة بالاختراعات والابتكارات
- **الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة :** توفر البحوث الاجتماعية والاقتصادية أدوات قياس دقيقة للفوارق الاجتماعية، مما يدعم سياسات العدالة الاجتماعية.
- **الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة** تسهم مراكز البحث العمراني في تخطيط المدن الذكية وتقليل البصمة الكربونية الحضرية.
- **الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان** ساعد البحوث الصناعية والاقتصادية في تطوير نماذج الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير.
- **الهدف 13: العمل المناخي** البحث العلمي هو الأساس في فهم تغير المناخ. يؤكد تقرير IPCC أن السياسات المناخية الفعالة تعتمد على النماذج العلمية الدقيقة.
- **الهدف 14 و15: الحياة تحت الماء والحياة في البر** تُسهم مراكز البحث البيولوجي في حماية التنوع البيولوجي ورصد التغيرات البيئية.
- **الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية** تقدم مراكز البحث القانوني والسياسي تحليلات حول الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مما يعزز بناء مؤسسات قوية.

- الهدف 17: **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف** : يظهر دور مراكز البحث كوسيط معرفي بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني تؤكد أجندة 2030 أن الشراكات القائمة على المعرفة والخبرة المشتركة ضرورية للتنمية المستدامة"..(United Nations, 2015, p. 27)

9- نظرة عامة عن مراكز البحث في الجزائر :

تمتلك الجزائر شبكة من مراكز البحث العلمي تصل إلى حوالي 30مركزاً موزعة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وتشرف عليها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(MESRS) هذه المراكز تندرج غالباً تحت تصنيف مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وتقني(EPST) ، وهو الإطار القانوني الذي ينظم عملها وأنشطتها .

تأسيس مراكز البحث، سواء كانت مستقلة أو تابعة لوزارة أو جامعة، يخضع لمرسوم تنفيذي يصدر من الحكومة الجزائرية وفق القوانين الوطنية المنظمة للبحث العلمي . وفي يومنا هذا، تضم شبكة مراكز البحث من نوع مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي 32مؤسسة، بما في ذلك 21مركزًا تابعًا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي و 11مؤسسات تابعة لدوائر وزارية أخرى (المديرية العامة للبحث والتطور التكنولوجي ،2026)

10-أبرز مراكز البحث العلمي في الجزائر: تشمل أبحاث مراكز البحث في الجزائر تشمل المجالات التالية

- **مجال التكنولوجيا والصناعة:** يضم المراكز التالية :
- مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية) (CRTI) الجزائر العاصمة :(يركز على التطوير الصناعي.
- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة :(CDTA) يطور الأبحاث في التكنولوجيات الدقيقة والحديثة.
- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية :يطور تكنولوجيات الطاقة والكهرباء.
- **مجال الفلاحة والبيئة: يضم المراكز التالية**
- مركز البحث في البيوتكنولوجيا) (CRBt) قسنطينة :(أبحاث متقدمة في البيوتكنولوجيا لتطوير الزراعة والصحة.
- مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة) (CRSTRA) بسكرة :(يركز على تطوير المناطق الصحراوية والزراعة الرعوية.
- مركز البحث في التكنولوجيات التغذية الزراعية :يهتم بسلامة وتطوير المنتجات الغذائية.
- **مجال الطاقة والعلوم الفيزيائية: يضم المراكز التالية**
- مركز تطوير الطاقات المتجددة :(CDER) يركز على الطاقة الشمسية، الرياح، والطاقات البديلة.
- مركز البحث في التحليل الفيزيو-كمياء) (CRAPC) تيبازة :(يركز على التحاليل الكيميائية والفيزيائية الدقيقة.
- **مجال العلوم الاجتماعية والاقتصاد: يضم المراكز التالية**

-مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير :(CREAD) يهتم بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

- مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية :(CRASC) يهتم بالدراسات التاريخية والاجتماعية والثقافية.
- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية :(CRSTDLA) يهتم بآليات تطوير وتحديث اللغة العربية وتطبيقاتها التقنية.

- **مجال المعلوماتية:** نجد مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني :(CERIST) يدير شبكة البحث العلمي ومنصة المجلات العلمية الجزائرية .(ASJP) ، تخضع هذه المراكز غالباً لوصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT) التي تعمل على تثمين الأبحاث وربطها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

11- إسهامات مراكز البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

- دعم السياسات العمومية : تسهم مراكز البحث في الجزائر في إعداد الدراسات والتقارير التحليلية التي تساعد صناع القرار على: تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، اقتراح بدائل تنموية مستدامة،
- تحسين فعالية البرامج الحكومية. ويُعد هذا الدور ضروريًا لتحقيق حكامة رشيدة قائمة على الأدلة العلمية.(OECD, 2020)
- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة :تركز البحوث العلمية في الجزائر على قضايا تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات، دعم المؤسسات الناشئة والابتكار، تحسين الإنتاجية والتنافسية. وتُسهم هذه الدراسات في توجيه السياسات نحو اقتصاد قائم على المعرفة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDG 8).
- دعم العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية : تلعب مراكز البحث دورًا مهمًا في دراسة مواضيع التشغيل والبطالة، التعليم والصحة، الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتوفر هذه الدراسات معطيات علمية تساعد على تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق الإنصاف، وهو ما يدعم أهداف التنمية المستدامة ذات البعد الاجتماعي.(UNDP, 2021)
- حماية البيئة ودعم الانتقال الإيكولوجي : ساهمت مراكز البحث الجزائرية في تطوير دراسات حول التغيرات المناخية، إدارة الموارد المائية، الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي. وتبرز هذه البحوث كركيزة أساسية لدعم السياسات البيئية والانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام SDG 7 و.13 SDG
- بناء رأس المال البشري وتعزيز ثقافة الاستدامة :من خلال التكوين، وتأطير طلبة الدراسات العليا، وتنظيم الملتقيات العلمية، تسهم مراكز البحث في تنمية الكفاءات الوطنية، نشر ثقافة التنمية المستدامة،
- تعزيز الوعي العلمي والمجتمعي بقضايا الاستدامة.(UNESCO, 2017)

12 - لمحة تاريخية عن مركز البحث في الاقتصاد التّطبيقي من أجل التّنمية : أخذ المركز تسمية مركز البحث في الاقتصاد التّطبيقي(CREA) ، الذي كان قد أنشئ سنة 1975 تحت وصاية وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي. وبمقتضى المرسوم رقم 85 -307 المؤرّخ في05 ربيع الثّاني عام 1406 الموافق ل 17 ديسمبر سنة 1985 أصبح يدعى مركز البحث في الاقتصاد التّطبيقي من أجل التّنمية(CREAD)، مقره ببن عكنون (الجزائر)- طريق رشيد خالف-، بحيث أنه صار يتمتع باستقلالية عضويته، وفي سنة 1989 وضع تحت وصاية جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله - 2 شارع جمال الدين الأفغاني-بوزريعة . شهدت سنة 2003 تغييراً في التّنظيم الهيكلي للمركز بتحوله إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي وفق المرسوم التّنفيذي

رقم 03-455 المتضمّن إنشاء مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية، مما سمح له مرة أخرى أن يحظى باستقلالية واسعة في التّسيير ومرونة التّنظيم.

الشكل (1) تاريخ مركز البحث في الاقتصاد التّطبيقي من أجل التّنمية

بالإضافة إلى نشاطه البحثي، يقوم المركز بنشر مجلة علمية محكمة تصدر كل ثلاثة أشهر (Les Cahiers du Cread) ، وباعتباره مركزاً علمياً للبحوث الاقتصادية، استطاع على مدى سنوات أن يراكم خبرة كبيرة في ميدان بحثه أهلّته لأن يكون فاعلا مهمًّا في ميدان اختصاصه. ولهذا نجد العديد من الهيئات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصّة تلجأ اليه للقيام بدراسات تؤهلها لاتّخاذ قرارات إستراتيجية، أو رسم سياسات جهوية ووطنية تساهم في تسليط الضّوء على الرّهانات التّي تواجهها، وقد شملت هذه الدراسات مجالات عدّة منها دراسة فرع الصّناعة الصّيدلانية في الجزائر، ودراسة واقع تشغيل النّساء في مجمع سوناطراك. علاوة على ذلك، ساهم باحثو وخبراء المركز في العديد من الدّراسات المطلوبة من قبل الهيئات الدّولية على غرار منظمّة الأمم المتحّدة للطّفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

منذ أن تمّ إنشاء المركز، وهو يقدّم للجامعيين والباحثين في العلوم الاقتصادية، والإنسانية، والاجتماعية بيئة علمية استثنائية من خلال نشاطه في البحوث المتعدّدة التّخصصات وقيامه بتنظيم التّظاهرات العلمية على مستوى عال، وبالتّالي فسح للباحثين حرّية التّفكير في جميع القضايا ومساهمتهم في النّقاش، حيث أصبح موضع تقدير من قبل صنّاع القرار بفضل احتكاكهم بباحثي المركز.

لا يزال المركز، ومنذ أربعين سنة، ميداناً للحياة الفكرية والعلمية، وصرحاً لإجراء الدّراسات المختلفة حول القضايا المتعلّقة بالبلاد، وسياستها العامّة، وأعمالها، ونخبها، وشبابها، ونظامها الصّحي، ونظامها التّعليمي، والزّراعي، الخ... وقد اكتسب المركز الاعتراف والسّمعة الحسنة في أوساط الباحثين الجزائريين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وهذا الاعتراف ما هو إلّا نتيجة حتمية لنوعية أبحاثه وخصوصا استدامة منشوراته. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :

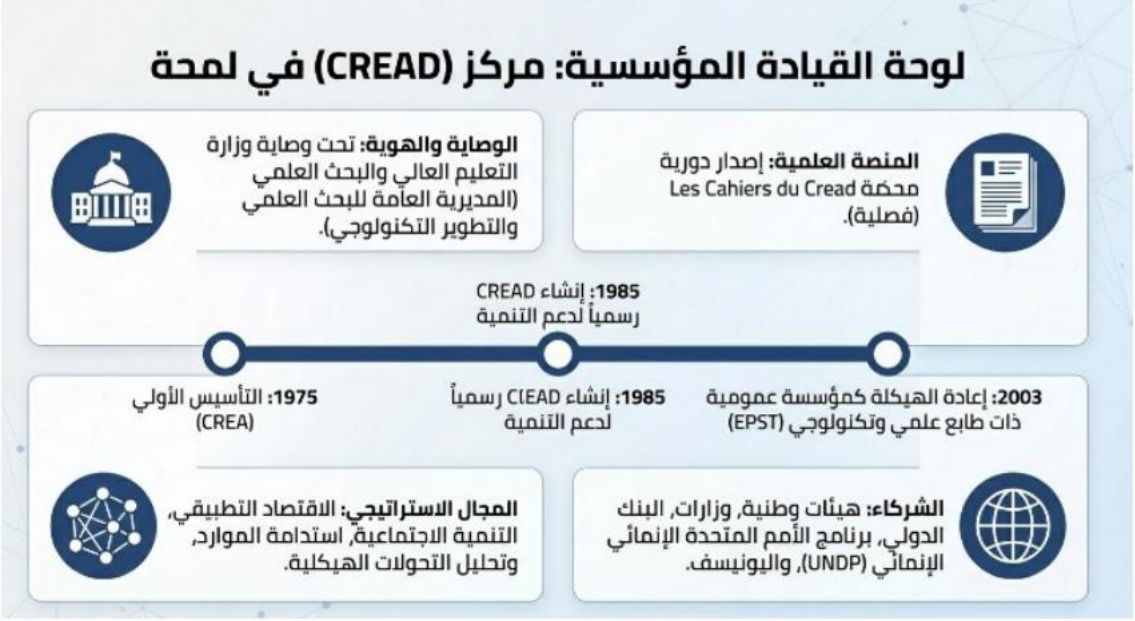

شكل (2) : لوحة تعريفية لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية

12 -1- مهام مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية :

- في جميع اللّوائح المنظّمة لعمل وتنظيم المركز، يعتبر البحث أمرا جوهريا يدخل ضمن مهامه الأساسية، حيث يعنى بتطبيق برامج البحوث العلمية والتّطور التّكنولوجي في مجال الاقتصاد والاقتصاد الاجتماعي التّطبيقي للتّنمية بما يتلاءم مع بيئته الإقليمية والدّولية ومن مهامه البحثية نذكر على سبيل الذّكر:
- القيام ببحوث نظرية وتطبيقية في التّنمية الاقتصادية،
- دراسة الشّروط الاقتصادية والاجتماعية الضّرورية لدعم التّكامل المشترك بين القطاعات المختلفة، وإنشاء التّكنولوجيا والتّحكم فيها والتّسيير الفّعال على مستوى الاقتصاد الكلّي والاقتصاد الجزئي،
- القيام بالبحوث في ميادين اقتصاد العمل، والتّربية والتّكوين، والصّحة والسّكن،
- دراسة نظم التّسيير النّقدي والمالي على المستوى الوطني والدّولي،
- ضمان دراسة مبّكرة علمية وتكنولوجية مرتبطة بموضوع بحث المركز،
- جمع ودراسة المعلومة العلمية والتّقنية وضمان المحافظة عليها ونشرها،
- المساهمة في تثمين نتائج البحث العلمي وخاصّة بالسّهر على نشرها، استغلالها واستعمالها،
- ضمان التّكوين المتواصل، والرّسكلة، وتحسين مستوى أعوان البحث،
- المساهمة في التّكوين بواسطة البحث ومن أجله.
- ضمان التنسيق والمراقبة والتقييم للوحدات والمختبرات وفرق البحث.
- بالإضافة إلى مهامه، فإن الـ CREAD مكلف بإنجاز برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الاقتصاد المطبق من أجل التنمية

13- نشاطات مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية :

شملت النشاطات البحثية لمركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية كل من الاقتصاد التنموي والاقتصاد الاجتماعي والعمل واقتصاد التربية واقتصاد الموارد الطبيعية والمحيط واقتصاد المؤسسة وتنظيمها والاقتصاد الفلاحي والاقتصاد الريفي والاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية إلخ...

يعمل المركز بشراكة مع خبراء في مجال الاجتماع والاقتصاد، إضافة إلى مؤسسات علمية وطنية ودولية، بحيث انه يقوم بإجراء دراسات استقصائية على عينات من السكان والمؤسسات والمهنيين الاقتصاديين بغية جمع البيانات الإحصائية عن جميع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه يجري دراسات بحثية لصالح المؤسسات والهيئات العامة والخاصة منها، وطنية كانت أم أجنبية وهذا بالاعتماد على الخبرات الداخلية والخارجية، إذ أنها تشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواضيع المتعلقة بمختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية.

يقدم المركز عدد من النشاطات البحثية تشمل ما يلي :

- **الإنتاج العلمي المحكّم وبناء المعرفة الاقتصادية :**يُعدّ النشر العلمي من أبرز مخرجاتCREAD ، حيث يساهم باحثوه في إنتاج مقالات علمية محكّمة في مجالات الاقتصاد الكلي، اقتصاديات العمل، المالية العمومية، التنمية المحلية، والتحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري. وتمتاز هذه البحوث بالاعتماد على مناهج كمية (نماذج قياسية، سلاسل زمنية، تحليل بيانات مقطعية) ومقاربات نوعية لتحليل السياسات العمومية. كما يُصدر المركز كتباً جماعية وتقارير بحثية تُعالج قضايا استراتيجية مثل التنويع الاقتصادي، إصلاح الدعم، الحماية الاجتماعية، والاقتصاد غير الرسمي، ما يعزز الرصيد المعرفي الوطني في الاقتصاد التطبيقي .(CREAD, n.d.; MESRS, n.d.-a)
- **تقارير تقييم السياسات العمومية والدراسات الاستشارية** : من المخرجات ذات الطابع التطبيقي إعداد تقارير تقييم موجهة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، تتناول أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على النمو والتشغيل والعدالة الاجتماعية .وتعتمد هذه التقارير على تحليل المؤشرات الكلية (الناتج الداخلي الخام، البطالة، التضخم، الاستثمار) وعلى نماذج المحاكاة الاقتصادية لتقدير سيناريوهات الإصلاح. وتمثل هذه الدراسات أداة دعم مباشر لصنع القرار، بما يعزز وظيفة المركز كجسر بين البحث الأكاديمي والسياسة العمومية.(MESRS, n.d.-a)
- **قواعد بيانات ومسوحات ميدانية :** من المخرجات المهمة كذلك إنجاز مسوحات ميدانية حول سوق العمل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستويات المعيشة، والهشاشة الاجتماعية.تسهم هذه المسوحات في توفير بيانات دقيقة تُستخدم في التحليل الاقتصادي وصياغة السياسات، خاصة في ظل محدودية بعض الإحصاءات القطاعية. وتُعد هذه البيانات مورداً علمياً يستفيد منه باحثون وطلبة دراسات عليا، مما يرفع جودة البحث الاقتصادي الوطني.(CREAD, n.d.)
- **التكوين وبناء القدرات البحثية :** يشارك CREAD في تكوين طلبة الدكتوراه والباحثين الشباب من خلال إدماجهم في مشاريع بحث وطنية (PRFU) وتنظيم ورشات تدريب حول تقنيات التحليل القياسي وبرمجيات الاقتصاد القياسي. ويمثل هذا النشاط مخرجاً استراتيجياً يتمثل في بناء رأس مال بشري بحثي قادر على استدامة الإنتاج العلمي وتطويره، بما ينسجم مع مهام مؤسسات البحث ذات الطابع العلمي والتقني .(MESRS, n.d.-b)

- **الأنشطة العلمية والتأثير الأكاديمي :** ينظم المركز ملتقيات وطنية ودولية وندوات دورية تناقش قضايا الاقتصاد الجزائري في سياق التحولات العالمية (العولمة، الانتقال الطاقوي، الأزمات المالية). وتُسهم هذه الفعاليات في نشر نتائج البحوث، وتعزيز التعاون بين الباحثين محلياً ودولياً، وترسيخ مكانة المركز كفاعل أكاديمي مرجعي في دراسات التنمية بالجزائر.(CREAD, n.d.)
- **الإسهام في النقاش العمومي حول التنمية :** يتجاوز تأثير مخرجات CREAD الإطار الأكاديمي ليصل إلى المجال العمومي عبر نشر تحليلات اقتصادية وتوصيات إصلاحية تتناول قضايا مثل تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، إصلاح منظومة الدعم، تعزيز الاستثمار المنتج، وتحسين الحوكمة الاقتصادية .وبذلك يسهم المركز في توجيه النقاش العمومي حول مسارات التنمية المستدامة في الجزائر-.(MESRS, n.d. a).

14-**إسهامات مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية (CREAD) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** : تقوم أساساً عبر إنتاج معرفة اقتصادية تطبيقية تدعم قياس وتحليل المؤشرات التنموية وتقديم تقييمات علمية للسياسات العمومية ذات الصلة بالفقر، التشغيل، وعدم المساواة. تعزيز الشراكات البحثية الوطنية والدولية. وعليه، فإن أثر المركز يظهر بصفة غير مباشرة من خلال تحسين جودة القرارات الاقتصادية، وهو ما يشكل أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والتي يمكن مطابقتها بأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة نجد ما يلي : .

- **الهدف 1 :القضاء على الفقر:** يرتبط الهدف الأول بقياس معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية والحماية الاجتماعية. وقد أنجز CREAD دراسات ميدانية وتحليلات قياسية حول مستويات المعيشة، البطالة، وسياسات الدعم، مما يوفّر قاعدة معرفية لتصميم برامج استهداف أكثر دقة للفئات الهشة. تُسهم هذه الدراسات في دعم مؤشرات مثل نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني، ونسبة المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي.(CREAD, n.d.; United Nations, 2015)
- **الهدف 8 : العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** يُعد هذا الهدف من أكثر الأهداف ارتباطاً باختصاص CREAD، نظراً لعمله في مجالات النمو الاقتصادي، سوق العمل، والاستثمار. تُسهم أبحاث المركز في تحليل معدلات البطالة، الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهي مؤشرات جوهرية لقياس التقدم. كما تدعم نماذج المحاكاة الاقتصادية التي ينجزها الباحثون تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو والتشغيل.(MESRS, n.d.-a; United Nations, 2015)
- **الهدف 10 :الحد من أوجه عدم المساواة** : تتناول بعض أبحاث CREAD قضايا التفاوت الجهوي والاجتماعي، وتحليل الفوارق في الدخل وفرص العمل بين المناطق. ويمثل ذلك مساهمة مباشرة في تحسين المؤشرات المتعلقة بتوزيع الدخل، والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، بما ينسجم مع متطلبات الهدف 10.(CREAD, n.d.)

- **الهدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** من خلال تنظيم ملتقيات علمية وطنية ودولية والمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة، يسهم CREAD في تعزيز التعاون العلمي والشراكات البحثية. ويتقاطع ذلك مع الهدف 17 الذي يؤكد أهمية الشراكات المؤسسية ونقل المعرفة لدعم التنمية المستدامة(United Nations, 2015)

ويمكن وضع جدول تحليلي منهجي يربط بين مخرجات مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية (CREAD)، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) مع أبرز المؤشرات المقترحة للقياس، مصاغ بأسلوب علمي ومرتب للبحث الأكاديمي:

جدول (1): ربط نشاطات مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية (CREAD) بأهداف التنمية المستدامة

أوجه الإسهام في التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	طبيعة النشاطات البحثية	مجال نشاط CREAD
دعم السياسات الاقتصادية المستدامة، تحسين الإنتاجية، تقليص التبعية للمحروقات	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي الهدف 9: الصناعة والابتكار	دراسات النمو الاقتصادي، تنويع الاقتصاد، السياسات الاقتصادية	الاقتصاد والتنمية
المساهمة في وضع سياسات تشغيل تقلل البطالة وتعزز الإدماج الاقتصادي	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	بحوث البطالة، التشغيل، اقتصاد العمل	سوق العمل والتشغيل
تحسين استهداف السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية	الهدف 1: القضاء على الفقر الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	دراسات الفقر، العدالة الاجتماعية، الإقصاء الاجتماعي	التنمية الاجتماعية
دعم إصلاح المنظومة التعليمية وربط التعليم بمتطلبات التنمية	الهدف 4: التعليم الجيد	بحوث اقتصاد التعليم، رأس المال البشري	التعليم والتكوين
تعزيز كفاءة السياسات الصحية وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	دراسات اقتصاد الصحة، تمويل الخدمات الصحية والسكن	الصحة والسكن
دعم استدامة الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي	الهدف 2: القضاء على الجوع	بحوث الأمن الغذائي، التنمية الريفية	الأمن الغذائي والزراعة
إدماج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية وتقليص الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف 13: العمل المناخي	دراسات البيئة، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر	البيئة والتنمية المستدامة
دعم التحول نحو الطاقات النظيفة وتقليل الانبعاثات	الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	بحوث الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي	الطاقة والانتقال الطاقوي
تعزيز الحوكمة الرشيدة واتخاذ القرار القائم على الأدلة	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	تقارير استشارية، تقييم السياسات العمومية	الدعم المؤسسي وصنع القرار
تعزيز التعاون العلمي ونقل المعرفة لدعم الاستدامة	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	تكوين الباحثين، التعاون الوطني والدولي	بناء القدرات والشراكات

يُظهر الجدول أن نشاطات CREADتتقاطع مع عدد معتبر من أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويبرز ذلك الطابع التكاملي لعمل المركز، حيث لا تقتصر مساهماته على النمو الاقتصادي، بل تمتد إلى العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، وبناء المؤسسات.

كما يعكس الجدول أن CREAD يساهم بشكل غير مباشر في متابعة وتنفيذ أجندة 2030 في الجزائر، من خلال توفير المعرفة العلمية التي تساعد على مواءمة السياسات الوطنية مع الأهداف التنموية العالمية (United Nations, 2015).

ويمكن توضيح مجالات التي تهتم بها الدراسات المركز في الرسم البياني التالي :

الشكل (2) : رسم بياني يظهر تركيز أبحاث CREAD تبعا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية البيئية

يظهر من المخطط أن المركز البحوث التي يقدمها ذات الطابع الاقتصادي (يشمل بحوث النمو، التجارة، العمل) الطابع **الاجتماعي**(التنمية البشرية، العدالة الاجتماعية، التعليم) ،والطابع **البيئي** يشمل الطاقة، البيئة، استدامة الموارد الطبيعية واجتماعي أكثر من البئي) . حيث يمكن إظهار أهم المجالات البحث التي يهتم بها مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التنمية (CREAD) المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

جدول (2) : مجالات البحث المركز وفق أهداف التنمية المستدامة

مجال البحث	الهدف دو صلة	المساهمة
الفقر و العدالة الاجتماعية	الهدف 1: القضاء على الفقر	تحسين واستهداف السياسات الاجتماعية
سوق العمل والتشغيل	الهدف 8: العمل اللائق	صياغة سياسات لخفض البطالة
النمو الاقتصادي والتنوع	الهدف 9: الصناعة والابتكار	دعم السياسات الاقتصادية المستدامة
الفجوات الإقليمية و الاجتماعية	الهدف 10- الخد من عدم المساواة	تحليل الفوارق في الدخل و الفرص

15- تحديات مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية(CREAD)

تواجه مراكز البحث في الجزائر، ولا سيما CREAD، تحديات متعددة في مجالات التمويل، الموارد البشرية، البيروقراطية، الربط بالسياسات العمومية، النشر الدولي، والتكنولوجيا الرقمية (CREAD, n.d.;

هذه التحديات تؤثر على قدرة المركز على رفع أثر مخرجاته على التنمية المستدامة MESRS, n.d.-b).
والتي تشمل :

- **التمويل والموارد المادية :** ضعف التمويل مقارنة بالمعايير الدولية، ما يؤدي إلى محدودية المعدات الحديثة، المختبرات، وقواعد البيانات، فالاعتماد الكبير على التمويل الحكومي يجعل بعض المشاريع البحثية عرضة لتأخير أو توقف عند تغير الأولويات .(MESRS, n.d.-b) فقلة دعم القطاع الخاص والشراكات الصناعية مقارنة بالدول الأخرى، ما يقلل من نقل النتائج البحثية إلى تطبيق عملي.
- **الموارد البشرية والكفاءات** : نقص الباحثين المؤهلين، خاصة في المجالات المتقدمة مثل الاقتصاد القياسي، البيانات الكبرى، والابتكار الاقتصادي.الراجع إلى هجرة العقول (brain drain) حيث يهاجر بعض الباحثين نحو الخارج بحثاً عن بيئة عمل أفضل وشروط تمويل مستقرة. وإلى محدودية التدريب المستمر للباحثين على أحدث المنهجيات والبرمجيات الحديثة.(CREAD, n.d.)
- **البيروقراطية والإدارة :**الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية تؤخر تنفيذ المشاريع البحثية والبرامج العلمية، مع صعوبة التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة، ما يحد من الشراكات والتعاون الوطني، و بطء في تحديث التشريعات الخاصة بإنشاء وتجهيز المراكز البحثية الجديدة.(MESRS, n.d.-a) حيث يرى حمدي (2021) أن تأثير مراكز الفكر والبحث في العالم العربي يظل محدودًا بسبب ضعف الاستقلالية المؤسسية وقلة قنوات الاتصال الرسمية مع صناع القرار.
- **ضعف الربط بين البحث العلمي والسياسات العمومية :**رغم إنتاج تقارير ومخرجات علمية، إلا أن تطبيق النتائج في السياسات العملية لا يزال محدوداً أحياناً.مع غياب آليات متابعة واضحة لتقييم أثر الدراسات البحثية على التنمية المستدامة والمجتمع.(Abdelkader & Chikhi, 2021)

كما يؤكد أبو النصر (2017) أن التنمية المستدامة في الدول العربية تتطلب "إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي وربطها بالأولويات الوطنية بدل الاكتفاء بالإنتاج الأكاديمي النظري." ويذهب السلمي (2019) إلى أن غياب ثقافة تقييم السياسات على أساس علمي يقلل من مردودية الاستثمارات العمومية ويضعف الأثر التنموي للبحوث

-**النشر العلمي والتأثير الدولي** : محدودية نشر النتائج في مجلات علمية دولية عالية التأثير، مما يقلل من المصداقية العالمية للمخرجات.و ضعف الترجمة والتوزيع العلمي لمخرجات البحث باللغات الأجنبية، ما يقلل من إمكانية التعاون الدولي.

- **التحديات التكنولوجية والرقمية** : نقص البنية التحتية الرقمية لتخزين ومعالجة البيانات الكبيرة.

محدودية استخدام التحليل الاقتصادي الرقمي والنمذجة المتقدمة، مقارنة بمراكز بحث دولية مشابهة.

حيث تشير دراسة منشورة في مجلة دراسات اقتصادية عربية إلى أن الاستفادة من نتائج البحوث تتطلب إنشاء وحدات متخصصة لنقل المعرفة داخل الوزارات (العربي، 2018).

16- خاتمة و مقترحات لتعزيز دور مركز البحث (CREAD) في التنمية المستدامة

يعد مركز البحث في الاقتصاد المطّبق من أجل التّنمية ''CREAD '' مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، ، يكلّف بمهام بحثية في مجالات الاقتصاد البحث والاقتصاد الاجتماعي، حيث شملت النشاطات البحثية للمركز البحث في مجالات الاقتصاد التنموي والاقتصاد الاجتماعي والعمل واقتصاد التربية واقتصاد الموارد الطبيعية والمحيط واقتصاد المؤسسة وتنظيمها والاقتصاد الفلاحي والاقتصاد الريفي

والاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية إلخ... كما يعمل المركز بشراكة مع خبراء في مجال الاجتماع والاقتصاد، إضافة إلى مؤسسات علمية وطنية ودولية، بحيث انه يقوم بإجراء دراسات استقصائية على عينات من السكان والمؤسسات والمهنيين الاقتصاديين بغية جمع البيانات الإحصائية عن جميع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ،عير أن هذا المركز يواجه عدد من التحديات يمكن تلخيصها في ما يلي :

- التمويل : يعاني المركز من الاعتماد الكلي والكبير على الميزانيات الحكومية
- هجرة العقول : نقص الباحثين المؤهلين خاصة في المجالات المتقدمة مثل الاقتصاد القياسي، البيانات الكبرى، والابتكار الاقتصادي والذي يرجع إلى هجرة العقول
- البيروقراطية : الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية تؤخر تنفيذ المشاريع البحثية والبرامج العلمية، مع صعوبة التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة.
- الصلة بالسياسات: فجوة بين إنتاج تقارير ومخرجات علمية وتطبيقها لا يزال محدوداً أحياناً مع غياب آليات متابعة واضحة لتقييم أثر الدراسات البحثية.
- النشر الدولي : محدودية و صعوبة نشر النتائج في مجلات علمية دولية مؤثرة .

انطلاقا مما سبق يمكن ان نقترح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتعزيز دور مركز البحث في الاقتصاد المطبّق من أجل التّنمية (CREAD) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :

- تعزيز التمويل والبنية التحتية: تنويع مصادر التمويل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، المنظمات الدولية، وبرامج الاتحاد الأوروبي للدعم البحثي. تطوير البنية التحتية المادية والرقمية للمختبرات وقواعد البيانات، بما يسمح بالبحث الاقتصادي القياسي والتحليل باستخدام البيانات الكبرى.
- تطوير رأس المال البشري والقدرات البحثية: توفير برامج تدريب مستمرة للباحثين حول أحدث المنهجيات والبرمجيات الاقتصادية. تشجيع البقاء الأكاديمي والحد من هجرة العقول عبر منح بحثية متميزة وحوافز للباحثين الشباب.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية :تحديث النظم الإدارية وتسهيل إجراءات تنفيذ المشاريع البحثية.
- تعزيز التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة لتسهيل التعاون الوطني والدولي.
- تعزيز الربط بين البحث والسياسات العمومية: إنشاء آليات متابعة لتقييم أثر الدراسات على البرامج الحكومية. نشر توصيات واضحة قابلة للتطبيق في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.رفع المصداقية العلمية والتأثير الدولي: تشجيع النشر في مجلات علمية دولية محكّمة، وترجمة المخرجات إلى لغات متعددة لتسهيل التعاون الدولي. المشاركة في الشبكات البحثية العالمية لتبادل المعرفة والخبرات العلمية.

قائمة المراجع

1. أبو النصر، مدحت محمد .(2017) .التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشراتها .القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. العربي، محمد. (2018). دور مراكز البحث في دعم السياسات الاقتصادية في الدول العربية .مجلة دراسات اقتصادية عربية، 12(2)، 45.68–
3. حمدي، سمير. (2021). مراكز الفكر وصنع القرار في العالم العربي: تحديات التأثير والاستقلالية .مجلة العلوم السياسية العربية، 15(3)، 10277–
4. السلمي، عبد الله. (2019). تقييم السياسات العامة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر

5. Abdelkader, F., & Chikhi, A. (2021). Impact des recherches économiques appliquées sur la réduction de la pauvreté en Algérie. Journal of Applied Economic Studies, 8(2), 89–104.
6. Brundtland, G. H. (1987). *Our common future*. Oxford University Press.
7. CREAD. (2023). Présentation et missions du Centre de recherche en économie appliquée pour le développement.
8. CREAD. (n.d.). Présentation, missions et activités scientifiques. Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement.
9. Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS). (n.d.-a). Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement (CREAD).
10. Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS). (n.d.-b)(2020). Organisation des établissements publics à caractère scientifique et technologique (EPST) et rôle de la DGRSDT.
11. Nelson, R. R. (2008). The role of research in economic development. Oxford University Press.
12. OECD. (2020). Science, technology and innovation outlook. OECD Publishing.
13. Sachs, J. D. (2016). The age of sustainable development. Columbia University Press.
14. Scott, S. (2019). Knowledge and innovation systems. Routledge.
15. UNDP. (2021). Human development report. United Nations Development Programme
16. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. United Nations.
17. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. United Nations.
18. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. United Nations.
19. Weiss, C. H. (1979). The many meanings of research utilization. *Public Administration Review*, *39*(5), 426–431.